نتاج التربية الخاطئة وسلطة التقاليد

العنف الأسري فايروس خطر ينخر بجسد المجتمع

لم يكن أمام الأم إلا البكاء والنحيب على ما آلت إليه حال ابنتها، بعد أن بدت وكأنها جثة هامدة تسيل الدماء من رأسها إثر ما تلقته من ضربات قوية على الرأس بمفك حديدي كان يحمله شقيقها! الفتاة (خ-ع) التي تبلغ من العمر خمسة عشر عاما، والتي أصبحت بعد الدور المغيب للأب وإلام ضحية لتسلط الأخ الأكبر.. الآن تقبع في مستشفى الأمراض العقلية في محافظة بغداد. حدث هذا بعد مشادة كلامية بين الأخ (ن-ع) البالغ من العمر واحد وعشرين عاما وأخته، ما أوصله إلى حالة عصبية شديدة لأن أخته (لم تسمع كلامه)!! خصوصا وانه الأخ الأكبر وهو رجل البيت وكلامه يجب أن ينفذ.

□ بغداد / نداء فؤاد

آثار المعركة

والآن من المجنون؟

لعله السؤال الذي يجب فعلا طرحه أمام ما حدث لهذه العائلة من جراء السلطة المرتبكة للأخ على أخته وغياب الوجود الحقيقي للأب والأم، اللذين حجّم دورهما أمام الابن إثباتا لشخصيته وإظهاراً لذاته وكيانه ما جعله يصبح وحشا لا يقف أمامه شيء .

مع تسابق حسرات الندم في صدرها اعترفت الأم بأن تربيتها الخاطئة كانت السبب وراء ما حدث لأبنتها حيث قالت: لقد قمت بتربية أولادي على نفس منهج تربية عائلتي لي، فقد كبرنا على طاعة الأخ وكانت له سلطة مطلقة علينا أنا وأخواتي وهذا ما طبقته ومنحته للأسف لأبني وأنا نادمة بسبب تلك التربية الخاطئة...

ولم أكن أتصور أن العنف سيؤدي إلى هذه النتيجة المأساوية ، ونحن الآن نتشارك الندم على ما فعلناه جميعنا وعلى ما آلت له حالة ابنتي المسكينة.

جذور المشكلة

تقول مروة السامرائي، طبيبة نفسية: عندما تبدأ ملامح شخصية الرجل الشرقي بالظهور يكون الشاعر الأول فيها هم إفراد الأسرة، وخاصة إذا كانت لدى المراهق أخت اصغر منه فهي سوف تكون الضحية ويكون عليها الاستماع بحرص لأوامره وتنفيذ رغبات الأخ بحذافيرها، ذلك الأخ الذي أصبح فجأة رجلا وعليها احترامه وتنفيذ ما يطلب، ومع الأسف أن غالبية العوائل يكون دور الأب والأم فيها مغيبا عما تعانيه البنت نفسيا ومعنويا من هذه الظاهرة الاجتماعية التي تنخر كيان الأسرة، وفي بعض الأحيان يجد الأهل في هذه السيطرة أهمية لكي تكتمل شخصية الرجل لدى ابنهم المراهق، ويزداد حجم سلطة الابن مع زيادة انشغال الأب حيث يشعر الأخ هنا بأنه رجل البيت ويجب أن تطيعه أخته لأنه يحمل امتيازات كونه الذكر وهي الأنثى، فيمارس سلطته بنوع من الاستبداد والديكتاتورية في حين أن البنت تسعى للتخلص من جميع الضغوط والقيود التي تتفاقم أحيانا لتصبح ردة فعل قاسية، تنتج عنها عواقب وخيمة ومشاكل كبيرة يقف عندها الأهل ملقين باللوم على البنت متجاهلين معالجة المشكلة من جذورها.

بداية الأزمات

انقياد أعمى للأعراف السائدة

وترى السامرائي أن التسلط والانقياد لتنفيذ رغبات ذلك الشخص ممن هم أقل قوة منه ، ظاهرة اجتماعية أثمرها القهر السائد في جميع شرائح المجتمع ، وانعدام الديمقراطية والحرية التي هي أساس الحياة، إذ تعطي مجالا للرأي والتعبير والثقافة ، لافتة الى أنه بغياب الحرية والديمقراطية يصبح المجتمع مطيعا ومذعنا لما هو سائد في تكوينة المجتمع من دون الالتفات للآثار السلبية الناتجة عن ذلك الانقياد الأعمى.

مشيرة إلى أن هناك دراسة بحثية أجراها أحد علماء النفس إبان الحرب العالمية الثانية حول الانصياع والانقياد ، أراد بها الباحث أن يفسر أسباب الانصياع والانقياد للأوامر ، فوجد أن حوالي ٧٠-٨٠٪ يقبلون أوامر الذين هم أعلى منهم أو لديهم سلطة عليهم، وهذا جزء من طبيعة البشر كما تقول السامرائي، والمطلوب من الآباء والأمهات ألا يتخلوا عن مسؤوليتهم ودورهم من اجل أن لا يتمادى الابن في سلطته ولا يتجاوز حدوده ، ولذا يجب إيقافه عند حده، وإعطاء البنت حقوقها التي تجعل منها قانعة بما يجري غير ناقمة على الأهل لعدم تقديرهم واحترامهم لمشاعرها.

صلاحيات المركز والمحافظات عائق دائم للخدمات

التقاطعات داخل مجلس محافظة بابل تبتلع العديد من المشاريع

للمحافظات حصة الأسد في حجم المعاناة التي يعيشها المواطن العراقي، ومحافظة بابل التي كانت وما زالت عنوان العراقيين ووجههم المضيء في الخارج، وما أن عرف المواطن الأجنبي بأنك عراقي حتى تجد كلمة بابليون تتصدر كلمات لسانه.

اليوم بابل حمورابي ونبوخذ نصر تعصف بمواطنيها أزمات مختلفة تنعكس دائما وأبداً بالسلب على حياة المواطن المبتلى.

"المدى" وبحرصها على إيصال صوت المواطن إلى طاولة المسؤولين، حملت سجلات تدوينها ونزلت إلى الشارع البابلي المتخم بالنكبات والخاوي من الخدمات.

□ بابل / إقبال محمد

لا خدمات مع نهاية الدورة

انتقد مواطنون أداء مجلس محافظة بابل بسبب الصراعات والتجاذبات بين الكتل السياسية داخله، والتي أثرت على تقديم الخدمات بمختلف أنواعها للمواطنين، وأشاروا الى انه رغم أن دورة المجلس الحالية تقترب من الانتهاء إلا أننا لم نلحظ أي تطور في إنشاء المشاريع التي تخدم المواطن البابلي.

أشار المواطن حميد حسين في حديثه للمدى إلى أن المواطن البابلي يحس ويشعر بأن المجلس الحالي لم يقدم أي شيء للمواطن من خدمات ومشاريع تخدم وتنهض بالمحافظة المظلومة، رغم تخصيص مئات المليارات لها سنويا ، إلا أننا ما زلنا نصحو على رداءة المشاريع وتلكؤها وتأخيرها لفترات طويلة بسبب عدم محاسبة المقصرين والمفسدين، و"كنت أتمنى أن يقوم أعضاء المجلس بواجباتهم التشريعية والرقابية تجاه دوائر المحافظة ومحاسبة المقصر منها والابتعاد عن المحسوبية والمنسوبية والتدخلات الحزبية، لأن هذه كلها لا يبني المحافظة.

فيما يرى كاظم نعمة في تصريحه للمدى أن المراقب والمطلع على عمل المجلس يحس انه ممتلئ بالخيبات، فيما تشوبه المجلس تجاذبات واختلافات بين الكتل السياسية المتمثلة فيه لأن أي مشروع أو قرار أو رأي عندما يطرح تكون هناك اختلافات وآراء متعددة، وهناك تخوف أن يحسب أي قرار لجهة معينة وهذه الطريقة أخرت وأضرت بالمجلس كثيرا، واعتقد أن على أعضاء المجلس عند الدخول لقاعته أن يتخلوا عن كتلهم وأحزابهم ويجعلوا مصلحة المواطن البابلي هدفهم.

التقاطعات السياسية تؤخر المشاريع

من جهته، بيّن رئيس لجنة الإعمار حامد الملي للمدى أن المجلس أداؤه ضعيف بسبب كثرة التقاطعات بين الأعضاء والانتماءات الحزبية والوضع السياسي في المركز، وهذا ما يؤثر في الأعمال في المجلس وكثير من القرارات التي تتبناها كتلة معينة حتى إذا كانت فيها فائدة للمحافظة ويكون هناك اعتراض عليها من الكتل المعارضة، والكثير من القرارات التي كانت من الممكن أن تخدم أبناء المحافظة مرت بشكل ضعيف، لعدم التوافق والكثير من القرارات لم تنفذ.

هناك إحصائيات للجنة المتابعة في المجلس تفيد بان هناك حوالي ٢٠٪ من القرارات لم تنفذ من المحافظة، وقرارات ٢٠١١ و٢٠١٢ والتشريعات نسبتها صفر أي لا تتجاوز ٢ او ٣٪، واغلب القرارات كانت مساعدات مالية، وواجب المجلس - الذي هو اعلى سلطة رقابية – هو رسم سياسة المحافظة. دورنا الرقابي معدوم ولم نستطع استضافة مدراء الدوائر لتقييم عملهم، والمشكلة انعكست على أداء المحافظة التي تعاني مشكلة كبيرة في تنفيذ المشاريع وإعلانها، وكثير منها تمت إعادة إعلانها نحن تجاوزنا النصف الأول من عام ٢٠١٢، رغم الخطة العملاقة التي صادقت عليها وزارة التخطيط، والتي تتجاوز ١٤٠٠ مشروع، وعدد المشاريع التي تمت إحالتها لا تتجاوز العشرات والتي تم توقيع عقدها لا تتجاوز ٣٠ مشروعا هذا العدد من المشاريع يتطلب جهدا إداريا وفنيا وقانونيا من قبل ديوان المحافظة والدوائر المستفيدة في سبيل الإشراف والمتابعة ونحن بحاجة إلى شركات ومقاولين لهم مقدرة فنية ومالية لتنفيذ المشاريع وفق المواصفات وان إعادة الإعلان تعني انه لا توجد شركات قادرة على تنفيذ المشاريع وهي مشكلة نتمنى الاستعانة بشركات عملاقة لتنفيذ الطرق والمدارس لتجاوز المحنة .

قصور في عمل الدوائر

وقال رئيس لجنة الاستثمار والإسكان مهدي عاكول للمدى: إن الصراعات السياسية باتت لا تؤثر، لان أهل بابل دائرة واحدة ومن يريد العمل لا يهمه إرضاء حزب معين، بل المهم هو خدمة أبناء المحافظة، والمجلس كما يراه عاكول يتخلله قصور في الأداء الذي هو أعلى سلطة تشريعية، والمفروض أن يكون السيف هم ما يحاسب المقصرين، مضيفا أن هناك تقصيرا في عمل الدوائر الخدمية، وهذا ما دفعنا للحديث مع المحافظ لغرض تغيير بعض المدراء، فيما كان رده بأنه لا يمكن الإصلاح، فهناك ضعف في إدارة الدوائر، هناك اخفاقات مشخة، مضيفا: ونحن مقبلون على مشاريع ولم يبق من الفترة سوى شيء قليل للنهوض والإسراع فيها كي لا نضيف مشاريع متلكئة إلى المشاريع المتلكئة.

فيما أوضح رئيس لجنة الطاقة عقيل السيلاوي للمدى: ان هناك مشكلة لا يوجد لها حل في الحكومة العراقية ألا وهي العلاقة بين الحكومات المحلية والمركزية، وعدم معرفة حدود الصلاحيات، فأداء المجلس رقابي تشريعي ولكن نحتاج إلى التشريع سواء في المحافظة نفسها أم الدوائر في المحافظة التي تسهل إدارة شؤون المحافظة، وعلى المجلس أن يعقد اجتماعا لغرض التشريع، ويجب أن يرافقه مجلس تنفيذي لتفعيل قرارات المجلس، وإن كانت هناك تدخلات من الأعضاء، فقد ضعفت مسألة الشعور بالمسؤولية والإخلاص في العمل، فيما الكل يعمل إذا كنت عليه رقابة، وفي حال عدم وجود الرقابة فان الأداء في الدوائر سيضعف، أما المجلس فأداؤه رقابي والتسهيل عن طريق التشريعات، وهناك نزاعات كبيرة، أدت إلى ضعف المجالس، وعدم التنسيق بين الكتل أدى إلى استخفاف الدوائر بالمجلس ما أدى ذلك الى ضعف عملها.

أسباب التلكؤ والإهمال

نحن مجتمع نحتاج إلى قوة ورقابة لكي نعمل، وبعد الاتفاق مع ممثلي الكتل ومع رئيس المجلس ستتخذ إجراءات معينة، باعتبار إن المحافظة ليس لها الحسم مع دوائرنا المتلكئة وهو الواقع، لان أداء الدوائر والمدراء ضعيف، وتقرر دعوة اغلب الدوائر وسيخصص يوم لكل دائرة للوقوف على سبب التلكؤ والإهمال، وستكون هناك قرارات حاسمة منها تغيير المدراء الذين لم يسيروا على المسار الصحيح، ونحن بصدد إطلاق ميزانية عالية وإذا لم يحصل تغيير ستعود هذه المبالغ إلى الدولة،

هناك حوالي ٢٠% من القرارات لم تنفذ من المحافظة، وقرارات ٢٠١١ و٢٠١٢ والتشريعات نسبتها صفر أي لا تتجاوز ٢ او ٣%

معاناة دائمية

وبالتالي تخسر المحافظة تلك الأموال التي نحن بحاجة إليها لتنفيذ المشاريع ،وبخلافها تحصل انتكاسة في أداء الحكومة المحلية، وهناك تداخل في الصلاحيات بين حكومة المركز والحكومات المحلية ، والقانون رقم ٢١ حدد الصلاحيات لكن اغلبها سلبت من الوزارات باعتبار أن كل وزارة خصصت لجهة معينة، وأصبحت واجهة للوزارة المعنية، وهذه المحاصصات والجهات والأفراد الذين تنصبوا في مناصب وضعت لإيجاد العمل والجدية، وليس خدمة كتل وأحزاب معينة، لا بد من تحديد صلاحيات كل جهة، وهناك الكثير من المديريات تلجأ إلى وزاراتها وتكون غير مطبقة لتعليمات الحكومة المحلية التي أصبحت شكلية ولا تتمتع بقانون، وهذا سلب من الوزارات لذا لا بد من تقسيم العمل.

وأوضح عضو مجلس محافظة بابل محمود رحمن للمدى: المجلس مقيد بسبب قلة الصلاحيات وقانون ٢١ فيه إشكاليات ولم يكن لمجالس المحافظات الدور الحقيقي والنهوض بواقع ما معطى لها من الصلاحيات ولم يكن عملنا بالمستوى المطلوب، وهناك أسباب عديدة أدت الى عدم النهوض بصلاحياتنا منها كثرة الكتل والصراعات السياسية، وهيمنت الوزارات على القرارات دون إشراك المجلس، وكل دوائرنا تعمل مع الوزارات وتتجنب المجلس، ونحن نعطي الأموال وبالتالي عملنا لم يكن للمجلس، نتمنى أن يكون طموحنا اكبر للعمل.

الإعلام غير فعال

وقالت عضو مجلس محافظة بابل سهيلة عباس للمدى: إن احتياجات المواطنين كثيرة رغم العمل الذي يقدمه كل عضو فإن الخدمات الموجودة متردية ونحتاج الى إدارة لتنفيذها خطوة بخطوة، ونحتاج الى توعية المواطن لان عدم تعاونه مع الحكومة يسبب خللاً، وأشارت الى أن الصراعات الحزبية ضرورية من اجل سير العمل بصورة صحيحة وهي تقلل من سير العمل .

وبين عضو مجلس المحافظة علي حسين كزار: لا نستطيع الجزم إن كل الأعمال مثالية لكن علينا أن نسعى بجد في أعمالنا، لأنه توجد عقبات والمشاكل السياسية في المركز انعكست على المحافظات، والتجاذبات في بغداد وصراع الكتل على المناصب اثرا في المحافظات، ونحن في بابل لدينا مشاريع كثيرة رصد لها أكثر من ٨٠٠ مليار دينار، ستصرف على المشاريع المحافظة، ومن هذه المشاريع: طريق سريع، وتأهيل شارع ٨٠ بمبلغ ١٠ مليارات، وثلاثة جسور احدها في تقاطع الأم والآخر في الجمعية والثالث في باب الحسين، وكذلك تأهيل الأحياء ومشاريع أخرى تحتاج إلى وقت لتظهر للعيان.

رئيسة لجنة الصحة والبيئة في المجلس الدكتورة أمل سلومي بينت للمدى: أنا أسجل تحفظي على المواطنين الذين يعترضون على أداء المجلس، لكن الكل عاملون وجاهدون من اجل خدمة المواطن، لكن إعلام المجلس ليس فعالاً، ولا ينقل أعمال المجلس، نعم هناك إخفاقات فيه لكن المجلس قدم الكثير، وأهالي بابل لا تنكروا هذا مثل تخصيص ٣٨ مليارا لصحة بابل، علما أن الوزارة لم تخصص أكثر من ثلاثة مليارات منها بناء مراكز تخصصية وشراء أجهزة ودورات للمرضى والأطباء وسنقدم الكثير.

شليلة وضايع راسها